GC(62)/GEN/OR.2

تاريخ الإصدار: آذار/مارس 2023

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

المكتب

محضر الجلسة الثانية

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الخميس، 20 أيلول/سبتمبر 2018، الساعة 09/15.

المحتويات	
الفقرات	بند جدول الأعمال ¹
2-1	- إقرار جدول أعمال الجلسة
7-3	- استعادة حقوق التصويت
19-8	22 فحص وثائق اعتماد المندوبين

¹ الوثيقة GC(62)/17.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي لغة من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن ترسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria؛ أو بالفاكس +43 1 2600 29108؛ أو بواسطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

الحضور

الرئيس

السيدة زياكوففا (سلوفاكيا)، رئيسة المؤتمر العام

الأعضاء

السيد هامر (استراليا)، نائب رئيسة المؤتمر العام

السيد بيلودو، ممثلاً للسيدة هولان (كندا)، نائب رئيسة المؤتمر العام

السيد غانبي، ممثلاً للسيد صالح (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب رئيس المؤتمر العام

السيدة أتشيلي ساباتي (إيطاليا)، نائب رئيس المؤتمر العام

السيدة أوكيكي، ممثلةً للسيد جبريل (نيجيريا)، نائب رئيس المؤتمر العام

السيدة ميلا، ممثلةً للسيدة رايبوس ناتيفيداد (الفلبين)، نائب رئيس المؤتمر العام

السيد لوكا، ممثلاً للسيد استراتي (رومانيا)، نائب رئيس المؤتمر العام

السيد غليندير ريباس (المكسيك)، رئيس اللجنة الجامعة

السيدة ميتسي، ممثلةً للسيد سابونتريس (اليونان)، عضو إضافي

السيدة ماكوري، ممثلةً للسيد جمعة (كينيا)، عضو إضافي

السيد شتاينميتز (لكسمبرغ)، عضو إضافي

السيد النعيمي، ممثلاً للسيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة)، عضو إضافي

السيد أندرتون، ممثلاً للسيدة شامبين (الولايات المتحدة الأمريكية)، عضو إضافي

الأمانة

السيد باوزفاين، نائب المدير العام بالإنابة للشؤون الإدارية

السيدة ويجيفارداني، أمينة المكتب

- إقرار جدول أعمال الجلسة (الوثيقة GC(62)/GEN/2)

- 1- سألت الرئيسة عما إذا كان المكتب يودُّ أن يقرَّ جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة GC(62)/GEN/2.
- 2- وأقرَّ جدول الأعمال.

- إعادة حقوق التصويت (الوثيقتان GC(62)/INF/6 و GC(62)/INF/9)

- 3- قالت الرئيسة إن هناك طلباً واحداً معروضاً على المكتب لاستعادة حقوق التصويت، وهو من ليبيا. فبمقتضى الفقرة ألف من المادة التاسعة عشرة من النظام الأساسي، يُحرم من التصويت في الوكالة العضو المتأخر في دفع اشتراكاته المالية إلى الوكالة إذا بلغ مقدار متأخراته ما يساوي أو يتجاوز مقدار الاشتراكات المتوجبة عليه عن السنتين السابقتين. إلا أن للمؤتمر العام أن يسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنع بأن التخلف عن الدفع ناجم عن ظروف خارجة عن إرادة ذلك العضو.
- 4- السيد باوزفاين (نائب المدير العام بالإنابة للشؤون الإدارية) قال إن السفارة الليبية وبعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا قد طلبت في رسالتها المدرجة في الوثيقة GC(62)/INF/9 استعادة حقوق تصويت ليبيا على أساس التزامها بتسديد المتأخرات المتبقية للسنوات 2015-2018 حالما تسمح الظروف. وتحدّد الوثيقة GC(42)/10، التي اعتمدت من خلال القرار GC(42)/RES/4، عدداً من المعايير للنظر في طلبات استعادة حقوق التصويت. وكانت ليبيا قد فقدت حقها في التصويت في كانون الثاني/يناير 2017. وفي كانون الثاني/يناير 2018، قامت ليبيا بتسديد قرابة 436000 يورو للميزانية العادية. وظلت ليبيا بدون حقوق تصويت بسبب متأخرات مستحقة تتعلق بمساهمتها في الميزانية العادية لعام 2015. ولم تطلب من قبل استعادة حقوقها في التصويت.
- 5- وقالت الرئيسة إن تقريراً عن التدابير المتخذة لتيسير سداد المساهمات وتقريراً عن حالة الدول الأعضاء المشاركة في خطة سداد قد صدرا في الوثيقة GC(62)/INF/6.
- 6- وأضافت قائلة إنها تفترض أن المكتب يرى أن ليبيا قد تخلفت عن سداد المبلغ اللازم تسديده من أجل تفادي تطبيق الفقرة ألف من المادة التاسعة عشرة من النظام الأساسي جرّاء ظروف خارجة عن سيطرتها، وأنه ينبغي، تبعاً لذلك، إعادة حقوقها في التصويت في الوكالة خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام لفترة عام واحد تنتهي قبل بدء انعقاد الدورة التالية من المؤتمر.
- 7- وقد تقرّر ذلك.

-22 فحص وثائق اعتماد المندوبين (الوثيقتان GC(62)/18 و GC(62)/19)

- 8- اقترحت الرئيسة أن يعقد المكتب بصفة لجنة وثائق الاعتماد ويضطلع بفحص وثائق اعتماد المندوبين.

9- وقال الرئيسة، مشيرة إلى المادة 27 من النظام الداخلي للمؤتمر العام، إن وثائق الاعتماد تُسمّى مندوبي الدول الأعضاء لدى دورة بعينها من دورات المؤتمر العام، وإن وثائق الاعتماد هذه تُقدّم إلى المدير العام، وإنها تصدر إمّا عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية لدى الدولة العضو المعنية. واقتصرت مهمة المكتب على التأكد من استيفاء متطلبات المادة 27.

10- وقد تلقى المدير العام وثائق اعتماد 118 مندوباً بالشكل الواجب. كما تلقت الأمانة رسائل بخصوص 35 مندوباً لا تشكل وثائق اعتماد رسمية تفي بمتطلبات المادة 27. ولم تشارك سبع عشرة دولة عضواً ولم تُقدّم أي وثائق اعتماد.

11- وتضمنت الوثيقة GC(62)/18 بياناً قدّمته الدول العربية الأعضاء في الوكالة المشاركة في الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام، تُعرب عن تحفظاتها إزاء وثائق اعتماد المندوب الإسرائيلي.

12- وتضمنت الوثيقة GC(62)/19 رسالة من إسرائيل تعرض فيها موقفها من تلك التحفظات.

13- السيد غائبى (جمهورية إيران الإسلامية) أعرب عن تحفظات بلده بشأن وثائق اعتماد المندوب الإسرائيلي.

14- واقترحت الرئيسة أن يقدم المكتب إلى المؤتمر العام تقريراً ينص على أن المكتب اجتمع من أجل فحص وثائق اعتماد المندوبين وفقاً للمادة 28 من النظام الداخلي، ويتضمن قائمة بالدول الأعضاء التي يرى المكتب أن مندوبيها قدموا وثائق اعتماد تفي بمتطلبات المادة 27 من النظام الداخلي، وقائمة أخرى تبيّن الدول الأعضاء التي تلقى المدير العام رسائل بخصوص مندوبيها لا تمتثل لهذه المادة.

15- وقالت إنه، وفقاً للممارسة السابقة، يمكن أن يشير التقرير إلى أن المكتب يرى -على الرغم من ذلك- أنه ينبغي السماح للمندوبين المدرجين في الفئة الأخيرة بالمشاركة في أعمال المؤتمر على أساس أن يقدموا في أقرب وقت ممكن وثائق الاعتماد بالشكل الواجب، ويُفضّل أن يكون ذلك قبل نهاية الدورة الحالية.

16- وينبغي للتقرير كذلك أن ينصّ على أن المكتب عُرض عليه، ضمن الوثيقة GC(62)/18، بياناً قدّمه عدد من الدول العربية الأعضاء في الوكالة المشاركة في الدورة الحالية، كما هو مبين في تلك الوثيقة، بخصوص تحفظاتها إزاء وثائق اعتماد المندوب الإسرائيلي، وأن المكتب عُرضت عليه أيضاً رسالة، ضمن الوثيقة GC(62)/19، توضح موقف إسرائيل فيما يتعلق بتلك التحفظات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للتقرير أن يعكس التحفظات فيما يتعلق بوثائق اعتماد المندوب الإسرائيلي التي عبّر عنها ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

17- وأخيراً، يجب أن يبيّن التقرير أن المكتب، في ظل هذه التحفظات المذكورة آنفاً والموقف منها، وافق على أن يوصي بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار التالي:

"فحص وثائق اعتماد المندوبين:

"إن المؤتمر العام

يقبل تقرير المكتب بشأن فحص وثائق اعتماد المندوبين لدورة المؤتمر العام العادية الثانية والستين، الوارد في الوثيقة GC(62)20.

18- وسألت عما إذا كان المكتب يودُّ أن يُعدّ تقريراً على الأسس التي ذكرتها وأن يُقدّم إلى المؤتمر العام.

19- وقد تقرّر ذلك.